الليبيون وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية فى مصر العثمانية

(٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م)

د.صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

عاشت مصر وليبيا امتداد طبيعى، والصلة ممتدة منذ أقدم العصور، وحتى يومنا هذا، ومن هنا كان الوجود الليبي فى مصر، والذى لقى الترحيب وانفتح المجال أمامه ليمارس حياته الاقتصادية والاجتماعية، كما أن أبناء مصر أيضا اتجهوا غربا إلى ليبيا، ومارسوا حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وكانت عملية الأخذ والعطاء المتبادل بين هذين المجتمعين، خاصة أن الليبيين انتشروا فى مدن وقرى مصر، وأثروا بشكل واضح فى مختلف أوجه حياة المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، كما حدث بالنسبة للأشقاء العرب من حجازين وشوام، ويمنيين وعراقيين، بل اتصلوا بأبناء الجاليات الأخرى وخاصة الأوربيين، وأقامت معها علاقات اقتصادية، وأدى ذلك لتقوية ارتباطهم بالمجتمع المصرى.

وكان المغرب العربى فى مطلع القرن السادس عشر، يعانى أمورا كثيرة، منها الهجمات الأسبانية المستمرة على سواحله، وضعف قياداته المحلية وتفككها، ومن هنا نجد أن خيرالدين بابروسا الذى خلف أخاه بابا عروج من سبيل للسيطرة على الموقف، سوى الاتصال بالدولة العثمانية، التى أصبحت قوة إسلامية كبرى، خاصة بعد أن امتد نفوذها على معظم منطقة الشرق العربى منذ عام ١٥١٦، فطلب من السلطان سليم مد يد العون له، الذى أرسل له فى عام ١٥١٩ ألفين من الجنود الإنكشارية، وازداد نفوذ الدولة العثمانية فى بلاد المغرب العربى بعد أن تمكن مراد أغا فى ١٣ شعبان ٩٥٨هـ/ ١٦ أغسطس ١٥٥١م من تخليص طرابلس الغرب من يد الأسبان وفرسان القديس يوحنا، وأصبحت طرابلس قاعدة من قواعد الجهاد البحرى فى شمال أفريقيا[١].

ولا شك أن هذه الظروف التى كانت تمر بها بلدن المغرب العربى الإسلامى، أثرت على وضعية اقتصاد البلاد، مما جعل الكثير من فئة التجار يتجهون إلى بلدان المشرق العربى، ويستقرون فيها لممارسة نشاطهم، وكذلك فعل الحرفيون، وبعض القبائل المغربية، فأصبحت هذه الظروف بمثابة عامل طرد من المغرب إلى المشرق، قابله من الجانب الآخر عامل جذب متمثلاً فى أقطار المشرق، وخاصة

(١) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، ١٥١٧- ١٧٩٨م، دراسة فى تـأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحكمة الشرعية المصرية، المجلة التاريخية المغربية، ديوان المطبوعات الجامعيـة، الجزائر، تونس، ١٩٨٢، ص١٧، ١٨.

مصر التى وفرت لهؤلاء المهاجرين والوافدين من المغاربة الحرية التامة لممارسة أنشطتهم المختلفة سواء أكانت تجارية أم مهنية فاتخذوها موطنًا لهم واستقروا فى مدنها وقراها[1].

وعند دخول السلطان سليم القاهرة، واستقراره فيها، ووقوفه على أحوالها، أدرك خطورة التنظيمات المغربية، خاصة التنظيمات التجارية حتى أنه أرسل مع من أرسل إلى استانبول فئة أعيان تجار المغاربة، منهم على سبيل المثال "الشيخ سالم وسعيد التاجورى، وسعيد اللبدى وآخرون فقد كان منهم التجار، وشيوخ الطوائف المغربية، وتولوا بعض الوظائف، وكذلك طلبة العلم بالأزهر، وقد كان لهم رواق خاص بهم، وغير ذلك من الأنشطة الأخرى، وانضم كثير منهم إلى الأوجاقات[2] العثمانية وتمتعوا بامتيازاتها، وشاركوا فى أحداث مصر السياسية خلال هذه الفترة مثل القاسمية والفقارية وفتنة افرنج أحمد[3].

ولذلك فإن هذه الدراسة ستلقى الضوء على حياة الليبيين الاقتصادية والاجتماعية، ففى الجانب الاقتصادى شاركوا فى أوجه النشاط التجارى داخليا وخارجيا، حيث وجدت التنظيمات التجارية المغربية فى المدن المصرية المختلفة، وخاصة المدن الداخلية الكبرى مثل الإسكندرية والمنصورة وغيرها من المدن الأخرى، وقد اعتمدت هذه الدراسة فى المقام الأول على سجلات المحاكم الشرعية فى مصر العثمانية.

وتولى الليبيون بعض المناصب، مثل إشراف بعض الطرابلسيين مع بعض التوانسة من سوسة، على رواق المغاربة بالأزهر، وكانت مهمتهم مراعاة مصالحهم، وإذا تقاعسوا عن أداء واجبهم يعاقبوا بعد أخذ رأى علماء الأزهر، واتضح أنهم قاموا بعملهم على أكمل وجه والدليل على ذلك، أنهم نالوا رضى أهل الرواق[4] واشتغل بعضهم من المجاورين بالجامع الأزهر مقرئًا بأحد المساجد، وفى مثل هذه الحالة، يقوم بقراءة أربعة أجزاء كل يوم من القرآن الكريم مع الدعاء لصاحب الوقف الخاص بذلك[5].

كما تولى أحد المسراتيين العاملين برواق المغاربة نظارة وقف أحد التونسيين من جربة[6] وأيضا ناظر على وقف والده المتوفى بخط طولون[1] بالقرب من بئر الوطاويط[2]، وكانت الوصية بناء على أمر الواقف بمحكمة طرابلس الغرب[3].

---

(١) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المرجع السابق، ص١٩.

(٢) **أوجـاق**: كلمة تركية تستعمل فى العربية الوجاق، وتعنى فى الأصل الموقد، ولكنها أطلقت على طائفة من الجند، فأصبحت تعنى فرقة من الجند. (انظر Stanford Shaw., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt., 1517 – 1798. Princeton, 1962, p.1844.).

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المغاربة فى مصر، ص٤٩، ٥٠.

(٤) دار الوثائق القومية، تقارير النظر، السجل رقم ١٨، مادة ٢٠٦٤ بتاريخ غرة جماد أول ١١٤٤هـ/ ١ نـوفمبر ١٧٣١م.

(٥) سجل تقارير النظر رقم ١٦، ص٦٩ بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١١٩٢هـ/ ٢٥ أبريل ١٧٧٨م.

(٦) سجل تقارير النظر رقم ٩، ص١٠٤، بتاريخ غرة صفر ١١٩٧هـ/ ٦ يناير ١٧٨٣م.

وتولى أحد الأشراف(٤) الطرابلسيين وظيفة قاضى وكان يتقاضى راتبه من ناظر وقف الأمير السيفى قرقماش(٥) كما تولى أحد القرمانلية وظيفة أغا(٦) ووكيل الميرى، وحددت اختصاصاته بالإشراف على إرسال المشاق والدوبارة، والبدك إلى استانبول(٧).

أما حياتهم الاقتصادية، فقد تنوعت فى كافة الأنشطة الاقتصادية، فتاجروا فى الأحرمة المغربية(٨) ومن المشاكل الناجمة فى هذه التجارة أن أحد الطرابلسين المقيمين فى الإسكندرية اشترى أحرمه من أحد التجار السكندريين بمبلغ دينارين(٩) ونصف أكارنة. ولم يدفع المبلغ لمدة ثمان سنين، وعند مطالبته

---

(١) خط طولون ، يعرف بشارع طولون ابتداؤه من نهاية شارع الخضرية وانتهاؤه الخلا غربى القاهرة، عرف بذلك لأن به جامع طولون (انظر: على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣٠٨).

(٢) بئر الوطاويط: وهى حارة قديمة جدا، وعرفت بذلك من أجل البئر التى انشأها الوزير أبوالفضل جعفر بن الفضل بن جعفر بن الفرات المعروف بابن خِنْزابه لينقل منها الماء إلى السبع سقايات التى أنشأها وحبسها لجميع المسلمين، وكانت بخط الحمراء. (انظر: على باشا مبارك، المرجع السابق، ص٣٠٧).

(٣) سجل تقارير النظر، رقم ٧، مادة ٥٦٧، ص٩٠، بتاريخ ١٥ جماد آخر ١١٦٥هـ/ ٣٠ أبريل ١٧٥٢م.

(٤) الأشراف، كلمة أشراف تعنى أولئك الذين هم من نسل سيدنا محمد صلى ا عليه وسلم، سواء أكان ذلك عن طريق انحدارهم من الأب أم الأم، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين، وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح، وقد تمتع الأشراف باحترام خاص بين جموع الناس وشكلوا جماعة منفصلة. وكان يطلق على رئيس هذه الجماعة اسم نقيب الأشراف، وتختاره الدولة من أبرز هؤلاء الأشراف، وكانت وظيفته مرموقة، وكان لنقيب الأشراف فى استانبول سلطة على نقباء الأشراف فى الولايات، وهو الذى كان يعينهم، وكانت له سلطة قضائية عليهم، وكان نقيب الأشراف فى مصر يرسل من استانبول فى بداية العهد العثمانى، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر، ثم أصبح يتولاها فى مصر شيخ السجادة البكرية من آل البكرى فى مصر، وكان نقيب الأشراف يحضر الاجتماعات الإدارية المهمة، التى كانت تعقدها الإدارة فى مصر، فى شكل جمعيات لحل الأزمات السياسية والعامة، وكذلك باعتباره شخصية مهمة لها وزنها فى المجتمع، ولها تأثير كبير على أتباعها، وكان النقيب يتولى منصبه مدى الحياة (انظر، عبدالعزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٨، الجزء الأول، ص٣٢٤).

(٥) سجل تقارير النظر، رقم ٩، ص١٠٤، بتاريخ غرة صفر عام ١١٩٧هـ/ ٦ يناير ١٧٨٣م.

(٦) **أغا**: تركية من المصدر أغمق، ومعناها الكبر وتقدم السن، وقيل أنها من الفارسية (أقا) وجرى العرف على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافًا. تطلق فى التركية على الرئيس وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصى= =الذى يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر، أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨، ص١٧).

(٧) مبايعات الإسكندرية رقم ١٠١، مادة ١١٩، ص٧٦، بتاريخ ١٧ شوال عام ١٢٠٧هـ/ ٢٨ مايو ١٧٩٣م.

(٨) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المغاربة فى مصر، ص٧٤.

(٩) دينار: الدينار الذهبى، هو الدينار الأشرفى وهو أول دينار عثمانى ضرب فى مصر عقب الفتح ويعرف أيضا بالدينار السلطانى أو الدينار السليمى نسبة إلى السلطان سليم الأول ويزن هذا الدينار ١٩,٥ قيراطًا من الذهب، وأطلق عليه لفظ أشرفى امتدادا للفظ الأشرفى الذى اعتاده المجتمع المصرى منذ عهد الأشرف برسباى سلطان الجراكسة من

بالدفع أنكر البيع والمبلغ، وتدخل البعض وانتهى هذا النزاع بدفع مبلغ أكرونة[١] والسؤال الذى يفرض نفسه الآن لماذا تأخر البائع طوال هذه المدة ولماذا لم يطالب بذلك ولماذا أنكر المشترى هذه الصفقة على الرغم من اعترافه والدليل على ذلك دفعه المبلغ هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات. وتاجروا كذلك فى القمح مع أحد العلماء[٢] والعطارة بخط الفحامين بالقاهرة[٣].

وعملوا أيضا فى مجال القروض، وأحيانًا قد تحدث مشاكل بسبب ذلك، حيث اتفق اثنين من الطرابلسين المقيمين بالإسكندرية على بيع سكنًا خاليا لأحد الأشخاص، بثمن ستة وعشرين نصف فضة[٤]، واعتبرا ذلك قرضا شرعيا يسدد فيما بعد، ولم تحدد المدة، وعند مطالبة المشترى بالمبلغ وفوائده، والتى وصلت إلى أربعة وأربعين نصفًا، أنكر ذلك، وذكر أن هذه الصفقة لم تتم أساسا، أن البائع اشترى منه خروف ودفع جزءا من ثمنه ولم يتبق عليه إلا سبعة أنصاف، وانتهى هذا النزاع بإلزام المشترى بدفع ثلاثين نصفًا فضة[٥].

واقترض أحد البحارة الطرابلسيين من أحد أفراد السباهية[٦] مبلغ ثمانين قرشًا[٧] قرضا شرعيا[١] كما أقرض بعضهم أحد أبناء الموصل سبعمائة وثمانين نصف فضة[٢].

القرن ١٥ الميلادى (انظر، عفاف مسعد السعيد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصـر (١٥٦٤ – ١٦٠٩م) سلسـلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ٢٠٠٠، ص٨٩).

(١) سجل محكمة إسكندرية، رقم ٢٣، مادة ٢٦٠، بتاريخ ١٨ جماد أول عام ٩٩٤هـ/ ٧ مايو ١٥٨٦م.

(٢) نفسه: نفس السجل، مادة ١٠٩، ص٣٢، بتاريخ ٣٠ ربيع الآخر عام ٩٩٤هـ/ ١٩ أبريل ١٥٨٦م.

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، العدد ١٢، يوليو ١٩٧٨، ص١٧٠.

(٤) نصف فضة تساوى ٤٠/١ من القرش، وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم بارة فارسية، ويرادف اسـم البـارة والفضة فى عصر الجبرتى اسم نصف مؤيدى. (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام= =الجبرتى، ضمن كتاب عبدالرحمن الجبرتى، دراسات وبحوث، إشراف أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٧٣٥).

(٥) سجل محكمة إسكندرية رقم ٢٣، ص٨، مادة ٢٧، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر عام ٩٩٤هـ/ ٣ أبريل ١٥٨٦م.

(٦) الإسباهية: تطلق على أوجاق الفرسان، وهو أوجاق الجنوليـان أو كوكليـان وتفنكجيـان أى جنـود المدفعيـة والجراكسة. (انظر، ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٨، ص٢٢٣).

(٧) قرش: والقرش فى الأصل تعريب Groshen بالألمانية، وهى تعنى البياستر Piaster، أى النقد الأسبانى الفضة، الذى بدأ ضربه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر، ثم استقر فى التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى، فـأطلق على البياستر الفضة التركى اسم (غرش) و(قرش) أو (ارش) كما يسميه العامة فى مصر. وقد ضرب هذا النقـد فـى الدولة العثمانية لأول مرة فى عهد السلطان سليمان الثانى (١٠٨٧هـ/ ١٦٩٠م) وفى مصر ضربت القروش فى عهـد على بك الكبير لأول مرة عام ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩. وقد أشار الجبرتى فى أحداث عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م. أن مصـر عرفت على يد على بك أجزاء القروش المجوز التى قيمة القطعة منها عشرة أنصاف، والقرش المفرد وقيمتـه خمسـة أنصاف. وذكر أن محمد بك أبوالذهب أبطل عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م. كل هذه القروش التى كانت تحمل (اسم علامـة

أما الحرف التى مارسوها، فلابد من الإشارة إلى أن دراسة طوائف الحرف فى مصر العثمانية، تلقى الضوء على جانب مهم من جوانب حياة المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، الذى انقسم فيه إلى هيئات طائفية كان منها العلماء، والملاك، والتجار، والصناع، فجميع الأفراد الذين تضمهم مهنة واحدة أو عمل واحد، أو مذهب دينى واحد، كانوا ينظمون أنفسهم فى شكل طائفة لرعاية مصالحهم، وقد ضمت الطوائف جميع فئات المجتمع بلا استثناء أو تفرقة، فإليها كان ينضم المسلمون والمسيحيون واليهود، وإليها كان الرعايا يميلون إلى تقديم ولائهم أكثر من السلطة الحاكمة[٣]. ولذلك احترفوا بعض الحرف منها الدلال والحراسة[٤].

أما حياتهم الاجتماعية فقد تمثلت فى نواحى عديدة مثل الزواج، والطلاق، ومعاملاتهم اليومية، وتركاتهم وغير ذلك من جوانب الحياة الأخرى.

أما بالنسبة للزواج، فيحدد المقدم والمؤخر وكسوة الشتاء والصيف، بالنسبة للمقدم فإنه يختلف من شخص لآخر على حسب مقدرته المالية، وينطبق الحال نفسه على المؤخر، وعلى سبيل المثال تزوج أحد الطرابلسيين من تونسية، بمقدم صداق وقدره ثمانمائة نصف فضة، قبضه والدها، أما المؤخر فكان قدره ثمانمائة نصف فضة، واتفق على دفعها فى نهاية كل شهر، مع التعهد بكسوتها صيفًا وشتاءا[٥] وهناك حالة ثانية اتفق على المقدم وقدره ثلاثمائة وعشرون نصفًا فضة ومؤخرا قدره أربعمائة تدفع فى حالتى الطلاق أو الموت[٦] ويختلف الحال عند الزواج من مطلقة بعد وفاء عدتها، فإن مقدم الصداق يكون ٨٠ نصفًا فضة والمؤخر مثلها أحيانًا، مع التعهد بكسوتها شتاء وصيفًا، ولم يحدد نظام دفع المؤخر[٧] هذا بالنسبة للزواج من بعضهم البعض.

أما بالنسبة لزاوجهم من الآخرين، فإن بعض الطرابلسيين تزوج من إحدى بنات الأهالى، بمقدم صداق خمسين ريالاً[٨]

على بك) ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم مصر سنة ١٧٩٨م أعادوا ضرب القروش . (انظر عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٤- ٥٧٥).

(١) سجل محكمة إسكندرية رقم ٣٧، ص٣٩، مادة ٧٦٢، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٠٢٠هـ/ ٣ يونيو١٦١١م.

(٢) نفسه، رقم ٤٢، مادة ١٨٢، ص٥٧، بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٠١٦هـ/ ١٢ يوليو ١٦٠٧م.

(٣) ليلى عبداللطيف أحمد، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، الخانجى، القاهرة، ١٩٨١، ص٥٧.

(٤) محكمة الإسكندرية رقم ٣٧، مادة ٥٢٧، ص١٥٥، بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٠٢٠هـ/ ٢٢ فبراير ١٦١٢م.

(٥) نفسه: نفس السجل، مادة ٣٥٥، ص١٠١، بتاريخ ٨ شعبان ١٠٢٠هـ/ ١٦ أكتوبر ١٦١١م.

(٦) نفسه: نفس السجل، مادة ٥٤٠، ص٣٠٤، بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٠٢٠هـ/ ١٥ فبراير ١٦١٢م.

(٧) نفسه: سجل رقم ٤٣، مادة ١٥٣، ص٥٥ بتاريخ ٤ شوال ١٠١٨هـ/ ٣١ ديسمبر ١٦٠٩.

(٨) الريال: اللفظ مقتبس من Real بمعنى ملكى. وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق التجارية وهو عبارة عن النقد الفضى المسمى بيزو، وأطلق (الريال) فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة: فرنسية وأسبانية وهولندية وألمانية، ونمساوية، وسمى الريال النمساوى أيضا (بريال ماريا تريزا) الذى

والمؤخر ثلاثة وثلاثون ريالاً وثلاثون نصفًا فضة[1]، وقد لوحظ أن المؤخر ذكر فيه عملتين الريال والنصف فضة، وقد جرت العادة أن يذكر نوع واحد من العملة، كما لم يحدد طريقة دفع المؤخر ولم يذكر كسوة الشتاء والصيف ولم تكن هذه هى الحالة الأولى بل وجدت حالة أخرى وهى زواج بعض المسراتيين من بنات الأهالى بنفس الشروط السابقة[2]، كما تزوجوا من جواريهم بعد إعتاقهن[3].

وتحدث أحيانًا مشكلة بسبب عدم دفع مؤخر الصداق، فقد حدث أن أحد المسراتيين لم يدفع لزوجته مؤخر صداقها وقدره مائة وأربعون نصفًا واثنا عشر نصفًا نظير كسوتها، وأيضا خمسة وعشرين نصفًا ثمن بساط رومى وعشرة ويبات[4] قمح بالكيل السكندرى، وطالبته بذلك فذكر أنه دفع لها كل ذلك، وطلب منها القسم فأقسمت[5]، ولكن لم يعرف الحكم الذى صدر بخصوص ذلك.

وفى حالة الطلاق تطالب المطلقة طليقها بمقدم صداقها فقد طالبت زوجة زوجها بمقدم الصداق وقدره ١٢٠٠ نصف فضة، وكسوتها فى خمسة وعشرين عاما وأجرتها فى ثمان كسبان صوف اشتغلتها لزوجها، وبالإضافة لمطالبتها بالتعويض عن ضربها وكسر ذراعها الأيسر. وعند مطالبته بكل ذلك، ذكر أن مقدم الصداق تم دفعه لوالدها، ودفع لخالها أربعة دنانير ولابن عمها ثلاثة دنانير، أما بالنسبة لكسوتها فإنه كان يدفع لها نظير ذلك كل سنة ما بين سبعة وثمانية دنانير سنويا، ولم تصدقه على ذلك، فطلب منها اليمين فأقسمت با العظيم بأنها لم تحصل على مقدم زواجها، ولا أى شئ مما

ضرب لأول مرة فى مصر سنة ١٧٥١م، وسمى فى مصر باسم الريال أبوطاقة (نسبة للنافذة أو الطاقة، المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال) أما الريال الهولندى= =فعرف باسم (الريال أبو كلب) كما سمى الريـال الأسبانى (أبو مدفع) أو الريال المغربى، كما يسميه الجبرتى، لارتباط هذا النقد بجماعات التجار المغاربة الذين كـانوا يجلبونه معهم من المغرب وأسبانيا، وقد اختلفت أسعار هذه الريالات عند تداولها فى مصر العثمانية بطريقة شاذة ولـم تفلح أوامر تحسين العملة فى معالجتها، بل إن بعضها وهو الريال الفرنسى، كان موضوعا لمضاربة نقديـة خطيـرة، عندما اختلف سعره فى الشام بسعر أقل مقابل أنصاف الفضة المصرية، ليعاد سبك هذه الريالات الفرنسية من جديد بعد إضافة ثلاثة أمثال وزنها نحاسا، هذا إلى أن سعر الريال الفرنسى كان فى ارتفاع طيلة العصر العثمانى، ويبدو اذا مـا تتبعنا صرفه فى ضوء ما ذكره الجبرتى سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م. أنه كان يصرف بمائـة نصـف فضـة (انظـر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٨).

(١) سجل مبايعات الإسكندرية رقم ١٠١، مادة ٢٠٠، ص١٣، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢١١هـ/ ١٥ مارس ١٧٩٧م.

(٢) سجل القسمة العسكرية رقم ١٧٥، مادة ٤٠١، ص٢٨٥، ٢٨٧.

(٣) نفسه.

(٤) الويبة: مكيال مصرى، وهى تساوى ستة عشر قدحًا مصريا، والقدح المصرى صغير تقديره بالوزن من الحـب ٢٣٠ درهما (انظر، أبى العباس أحمد القلقشندى، صبح الأعشى، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب الخديوية، الهيئـة العامة لقصور الثقافة، الجزء الثالث، ص٤٤٥، القاهرة، ٢٠٠٢).

(٥) سجل محكمة الإسكندرية، رقم ٤٣، مادة ٤٥٣، ص١٥٦، بتاريخ ٢٥ جماد الآخـر ١٠١٩هـ/ ١٤ سـبتمبر ١٦١٠م.

ذكره، وكشف على ذراعها بمعرفة شيخ الجراحين وفعلاً وجد به كسر، وبناء على ذلك طلب من طليقها دفع المبلغ المطلوب فلم يستطيع، فحكم عليه بالسجن[١].

وتمثلت حياتهم اليومية فى تعاملهم مع بعضهم البعض، والآخرين، حيث اعتدى أحدهم على الآخر بالضرب وتمزيق ثيابه، وتلفظ عليه بالقول الجارح، وطالب بالتعويض عن تلك الأضرار التى لحقت به[٢].

كما اشتكى أحدهم من بعض جيرانه، الذى أنشأ بابا ملاصقًا لبنائه، جارحا لحريمه، وعند مواجهته ذكر أن هذا الباب كان موجودا، وأنه أراد تجديده مرة أخرى، ولكن صدر الحكم بإغلاقه وسد هذا الباب فامتثل لذلك[٣].

أما فى مجال التركات فقد شملت ما لهم من أموال وممتلكات أخرى، وما من ديوان، ودائما تكتب الوصية بالمستفيدين منها شرعا مثل الزوجة والأولاد والورثة الشرعيين المحددين فى القرآن الكريم إن كان مسلما، وإن كان غير ذلك فتقسم التركة حسب دينه، ففى هذا المجال توفى أحد المسراتيين، وأوصى بتقسيم تركته بين زوجته وابنيه. والتى قدرت بـ ١١٣٨ نصفًا فضة وتشمل محتوياتها ملابسه الخاصة وحبال وبعض القطع الخشبية وأطباق خشبية، وجرار مملوءة بالقمح. وأوانى نحاسية، وفخار، ومصاغ، وتنجيد، وبعد خصم الديون، والمصاريف اللازمة، بلغت قيمة التركة ١١٣٨ نصفًا فضة، كما ذكر سلفًا وزعت على الورثة[٤] ونجد مثالاً أخر حيث كان الميراث لأحدهم، وكان له شريك فى شركة بينهما، وقام الشريك بتصفية حقه فى الشركة بحضور قائمقام نقيب الأشراف فى الإسكندرية ودزدار[٥] القلعة، وتم تصفية تركته المالية بمبلغ ٦٢٠ نصف فضة، والزيت، وتم تسليمه لورثته الشرعيين زوجته ووالديه[٦]،

وهناك مثال أخر لم يحدد الميراث ولا المستفيدين من الميراث[٧].

---

(١) سجل محكمة الإسكندرية، رقم ٤٣، مادة ١٠، ص٧٩، بتاريخ ١٢ ذى القعدة الحـرام ١٠١٨هـ ـ/ ٦ فبرايـر ١٦١٠م.

(٢) نفسه: سجل رقم ٢٨ مادة ١٣١، ص٤٥، بتاريخ ١٤ ربيع الثانى عام ٩٧٣هـ/ ٨ يناير ١٥٦٦م.

(٣) نفسه: سجل رقم ٢٣، مادة ٨٤، ص٧٩ بتاريخ غرة جمادى الأخر عام ٩٩٤هـ/ ٢٠ مايو ١٥٨٦م.

(٤) نفسه: سجل رقم ٣٧، مادة ٣٥٥، ص١٠١، بتاريخ ١٨ شعبان عام ١٠٢٠هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٦١١م.

(٥) دزدار: كلمة فارسية مكّونة من مقطعين دز بمعنى مستحفظ أو حاكم، ودار بمعنى قلعة، فالكلمة مستحفظ قلعة أو قائد قلعة (انظر: إبراهيم يونس محمد سلاطح، تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣ – ١١٣١هـ ـ/ ١٥١٧ – ١٧١٩م، مـن خلال مخطوط، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ليوسف الملوانى الشـهير بـابن الوكيـل، رسـالة ماجستير غير منشورة، من قسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية، ١٩٨١، ص٤٧.

(٦) سجل مبايعات الإسكندرية رقم ١٠١، ص٣، مادة ٦، بتاريخ ١٢ ربيع الأول عـام ١٢٠٣هـ ـ/ ١١ ديسـمبر ١٧٨٨م.

(٧) نفسه: نفس السجل، مادة ٥، ص٢، بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٢٠٣هـ/ ١٦ ديسمبر ١٧٨٨م.

هذه أهم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليبيين فى مصر فى العصر العثمانى، والتى يظهر منها عمق العلاقات المصرية الليبية، ومدى تأثير الليبيين فى
المجتمع المصرى.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً: دار الوثائق القومية بالقاهرة.

- سجلات تقارير النظار وقد أشير إلى أرقامها فى متن البحث.
- سجلات مبايعات الإسكندرية، وقد أشير إلى أرقامها فى متن البحث.
- سجلات محكمة الإسكندرية، وقد أشير إلى أرقامها فى متن البحث.
- سجلات القسمة العسكرية، وقد أشير إلى أرقامها فى متن البحث.

ثانيا: المراجع العربية.

١- أبى العباس أحمد القلقشندى: صبح الأعشى فى صناعة الأنشا، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب الخديوية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الجزء الثالث، تحقيق دكتور محمد فوزى أمين، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢- أحمد السعيد سليمان [دكتور]تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨.

٣- عبدالرحمن فهمى [دكتور]: النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن كتاب عبدالرحمن الجبرتى، دراسات وبحوث، إشراف الدكتور أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦.

٤- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم [دكتور]: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، ١٥١٧ – ١٧٩٨م، دراسة فى تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحكمة الشرعية المصرية، المجلة التاريخية المغربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، تونس، ١٩٨٢.

٥- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم [دكتور]: دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، العدد ١٢، يوليو ١٩٧٨.

٦- عبدالعزيز محمد الشناوى [دكتور] : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الأنجلو، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٧٨.

٧- عفاف مسعد العبد : دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ١٥٦٤ – ١٦٠٩ ، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٨- على باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

٩- ليلى عبداللطيف أحمد [دكتورة] : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٨.

١٠- ليلى عبداللطيف أحمد [دكتورة] : دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، الخانجى، القاهرة ١٩٨١.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

11- Stanford Shaw.,The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt., 1517 – 1798. Princeton, 1962.

رابعا: الرسائل العليمة:

١٢- إبراهيم يونس محمد ساطح تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣ – ١١٣١هـ/ ١٥١٧ – ١٧١٩م، من خلال مخطوط تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ليوسف الملوانى، الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١.